

خلال ندوة ظاهرة انسحاب الشركات من بورصة الكويت

الشريعان: نبحث عن حلول تساهم في تضيق الحدود على انسحاب الشركات الاختياري

عليها قد يتم بيعها بأي سعر في اليوم الثالث للتنفيذ على المدين .

تعزيز بيئة الأعمال

ويمثل الجانب الخامس في : عدم تقديم الهيئة أي طلب أو توصية لتعديل القانون عملاً بالمادة رقم 1/4 من قانون أسواق المال بما يمنحها سلطة التعامل مع الانسحابات الاختيارية وبما يكفل حقوق الأقلية في الشركات المدرجة، فضلاً عن أن اللجنة المشكلة من وزير التجارة والأسبق والتي كانت الهيئة عضواً في هذه اللجنة، فضلاً عن عدم توصيات لتحسين بيئة الأعمال في السوق ، وفتح أبواب أكبر للتمويل عن طريق إزالة الحظر عن أنظمة الاستثمار الجماعي في تقديم الأثمان ، فضلاً عن عدم تقديم الهيئة بدائل لوقف البيع

والمستقبلية والأجل . ويمثل الجانب السادس في : الغموض الذي يكتنف التعامل من قبل الهيئة مع أهم مبررات الانسحاب من السوق وابتعاد السيولة عن السوق مما يؤدي إلى عزوف المتعاملين ، وهو ما أدى إلى انخفاض معدل الدوران وانخفاض القيمة السوقية للأسهم عن القيمة الدفترية والتي أن نشأت في ناشئة عن انخفاض السيولة في السوق وفقدان الثقة في السوق وتأتي مقلات انخفاض السيولة بسبب الغموض الذي يكتنف التعامل من قبل الهيئة في الآتي :

- (1) الغموض في وضع تاريخ محدد للانتهاء من خصخصة السوق .
- (2) الغموض في بيان ما إذا كان هناك مشغل عالمي تقدم ليدخل شريكاً في شركة البورصة .
- (3) الغموض والتصريحات الصحافية المتضاربة في شأن ترقية السوق والدخول في مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة .
- (4) الغموض في التعامل مع إخفاقات السوق وأهمها الفضيحة التي أطلقت عليها بفضيحة مشرف المتامل بإخفاء خسائر بأكثر من رأس مال الشركة وعدم وضع التعامل مع تلك الفضائح المحاسبية .
- (5) الغموض في بيان استيفاء متطلبات الإنضمام إلى منظمة الأياسكو .

هذه الظاهرة تجاهل تام من هيئة أسواق المال ، إذ لم تفصح الهيئة عن نتائج الدراسة التي سبق أن أشارت إليها في الإجابة على السؤال البرلماني ، والتي تبين فشل هذه الدراسة نظراً لتفاقم هذه المشكلة ، طبعاً هذا في حالة وجود دراسة كما أشارت الهيئة إليها سابقاً في الإجابة عن السؤال البرلماني ، أما إذا ما تبين أنه لم تكن هناك دراسة فالمشكلة أعظم وأعمق .

إن مظاهر التجاهل التام لظاهرة الانسحابات الاختيارية من قبل هيئة اسواق المال يتضح من عدة جوانب ، الجانب الأول : أن الهيئة وتبصر صريح من رئيسها قلل من أهمية هذه الظاهرة نظراً لأن أغلب الشركات المنسحبة ذات رؤوس أموال صغيرة ولا تشكل نسبة كبيرة من القيمة الرأسمالية للسوق ، وهذا الأمر مردود عليه أن هناك شركات ذات رؤوس أموال كبيرة وأعلنت الانسحاب من السوق مثل أمريكانا وكوت فود والصناعات المتحدة ومجموعة الأوراق.

أما الجانب الثاني، فيتمثل أيضاً في قيام الهيئة بنسحل انسحاب الشركات من السوق إذ يتطلب الانسحاب من السوق موافقة الجمعية العادية في حين أن اللائحة السابقة كانت تشترط موافقة الجمعية العامة غير العادية . ويتمثل الجانب الثالث في، أن الهيئة اعتبرت على لسان رئيسها أن الانسحابات الاختيارية هو قرار المساهمين في الجمعية العامة ، وهذا الأمر مردود عليه بأن دور الهيئة يتمثل في حماية الأقلية من قرارات الأغلبية وليس الانصياع لرغبة الأغلبية وتلك تعد مخالفة لأهم أهداف الهيئة وهو حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية .

وتمثل الجانب الرابع، في أن الانسحابات تعد خطراً نمطياً ومن أهداف الهيئة هو تقليل الأخطار النمطية، فالنايات أن كثرة الانسحابات الاختيارية أدت إلى عزوف المتعاملين من التداول في السوق بسبب تخوف المتعاملين من الشراء في شركة تقرر الانسحاب من السوق ، كما أن خروج الشركة المدرجة من السوق معناه تحول أسهمها من الأسهم المسعرة إلى الأسهم غير المسعرة وتلك تشكل خطراً على من رهن أسهمهم لدى البنوك لأنه قد تطلب من المدين الرهن ضمانات إضافية أو يتعرض إلتزاماته لحلول الأجل بسبب انخفاض الضمانات، كما أن الأسهم بعد انسحابها تصبح أوراق مالية غير مدرجة وفي حال التنفيذ



جانب من الندوة

◆ **العضوي: «المستقبل العالمية» أقدمت على الانسحاب الاختياري بسبب ضعف مستوى التداول على سهم الشركة**

◆ **الملا: المشكلة تحولت إلى ظاهرة.. ومن المتوقع أن يصل عدد الشركات المنسحبة إلى 55 بنهاية 2017**

يبدو أن المشكلة تحولت إلى ظاهرة إذ بلغت الشركات الملغى إدارتها أكثر من أربعين شركة ومن المتوقع أن تبلغ في نهاية عام 2017 أكثر من خمسة وخمسون شركة بعد استيفاء متطلبات الانسحاب هذا إذ لم تعلن شركات أخرى الانسحاب خصوصاً في ظل قرب تفعيل البند 41 من الملحق الثالث من القرار رقم 2015/72 والذي يدخل حيز التنفيذ في 2017/5/15 والذي بسببه ستسحب مزيد من الشركات من السوق أو سيلغى إدارتها بسبب مطلب رأس المال .

تجاهل تام

وفي ظل تفاقم هذه الظاهرة يوماً بعد يوم ، ففي نفس الوقت قابلت تفاقم

بالبورصة مرة أخرى . من ناحيته، قال استاذ القانون الخاص ومحامي متخصص في قضايا اسواق المال الدكتور دبر الملاحم الملا، ان انسحاب الشركات المدرجة من البورصة الكويتية تحول بشكل واضح من مشكلة إلى ظاهرة ، إذ بدأت المشكلة في الظهور بعد صدور قانون أسواق المال رقم 2010/7 ، إلا أن هذه المشكلة كانت موجودة في نطاق محدود ، إلا أنه من الملاحظ أن هذه المشكلة تطورت في عام 2014 وأصبحت أكثر وضوحاً ، لذلك تم توجيه أسئلة برلمانية إلى وزير التجارة والصناعة الأسبق عن هذه المشكلة فجاءت الإجابات على الأسئلة البرلمانية في سبتمبر 2014 بأن الإدارة المختصة تقوم بدراسة مشكلة الانسحابات .

الانسحاب الاختياري من بورصة الكويت لتخرج الشركة من عباءة قوانين الهيئة وتستطيع تخفيض رأسمالها في ظل قانون الشركات ، حيث تمت الموافقة على تخفيض رأسمال الشركة في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد مؤخراً بتاريخ 11 ابريل الجاري وجاري اتخاذ الاجراءات اللازمة لنشر قرارات الجمعية ورد الاموال للمساهمين بالقيمة الاسمية للسهم .

وجدير بالذكر أنه وإذا ما انتعش السوق مستقبلاً وأصبح التداول على الأسهم بصورة أقوى مما هي عليه في الوقت الحالي ، وإذا ما تم اصلاح القوانين بما يتناسب مع طبيعة كل قطاع من الشركات المساهمة ، فقد يفكر مجلس الإدارة في إعادة ادراج أسهم الشركة

المنطلق فإنه يلزم الجهات الرقابية في البحث العميق في أسباب المشكلة وخلق الحلول المناسبة للقل الأيواب أمام الانسحابات الاختيارية بهذا الشكل، إنما يجب أن يكون بمراحل معينة وبشكل تدريجي، ونستطيع أن نرتب مثل هذه الحلول أمام الجمعيات العمومية وعدم إعطاء المبررات لجالس الإدارات باتخاذ مثل هذه القرارات التي لا تصب في مصلحة المساهمين بالدرجة الأولى.

بدوره، أكد الرئيس التنفيذي لشركة المستقبل العالمية للاتصالات صلاح عبداللطيف العوضي أن الشركة أقدمت على الانسحاب الاختياري من بورصة الكويت بسبب ضعف مستوى التداول على سهم الشركة بصفة خاصة والبورصة بصفة عامة وهو ما يبرر ويعزز قرار الانسحاب من قبل الشركة في الوقت الراهن .

ولفت إلى أن تخفيف التكاليف والرسوم التي تدفعها الشركة سنوياً دون الاستفادة من أي تداول على السهم ، فلا معنى لوجود الشركة بالبورصة وتحمل تكاليف دون فائدة تذكر، مشيراً إلى سعي الشركة للحفاظ على أموال المساهمين ، فالانسحاب في ظل الوضع الراهن دون أي فائدة تعود على الشركة او المساهمين بها لهو حفاظ لأموال المساهمين ، حيث أن توفير تلك الاموال يرفع من ربحية الشركة مستقبلاً فيعود ذلك بالنهاية على المساهمين من خلال توزيع الأرباح السنوية .

كما أن الشركة واجهت بعض الصعوبات في ظل قوانين الهيئة ، فقد ارتأت مجلس الإدارة – خلال فترة إدرار الشركة البورصة – أن رأس المال يزيد من حاجة الشركة ويغزو محفظة أعمالها بكثير ، ولذا قرر المجلس أن يتم تخفيض رأس المال الى الحد الذي يتناسب مع حجم أعمالها ورد هذه الاموال للمساهمين بدلاً من الاحتفاظ بها في البنوك ، فالشركة لديها الملاة المالية الكافية والسيولة اللازمة التي تغنيها عن الاموال الزائدة التي لا تحتاجها في رأس المال.

قوانين الهيئة

وبالفعل فقد تقدمت الشركة الى الهيئة في العام الماضي بطلب الموافقة على تخفيض رأسمالها ورد الاموال للمساهمين ، الا انه وفي ظل قوانين الهيئة ، فقد قوبل طلبها بالرفض ، وعليه فقد رأت ادارة الشركة – وبعد عمل الدراسات اللازمة في ظل الوضع المتردي لتداول الاسهم ككل – ان يتم

اقامت الجمعية الاقتصادية الكويتية على ندوة بعنوان "ظاهرة انسحاب الشركات من بورصة الكويت" بمشاركة الرئيس التنفيذي لشركة كي إي سي للوساطة المالية السيد / فهد مطلق الشريعان، والرئيس التنفيذي لشركة المستقبل العالمية للاتصالات السيد / صلاح عبداللطيف العوضي والدكتور بدر حامد الملا استاذ القانون الخاص ومحامي متخصص في قضايا اسواق المال، وذلك للوقوف على الأسباب التي أدت إلى نزوح الشركات المدرجة من البورصة ومحاولة إيجاد حلول جذرية لمواجهة تلك الظاهرة التي تتزايد بشكل ملحوظ.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي من شركة كي إي سي للوساطة المالية فهد مطلق الشريعان أن سبع سنوات عجاف مرت على سوق الكويت للأوراق المالية، والمشكلة أنها تزامنت مع ولادة هيئة أسواق المال 2010/7 يصدر هذا القانون بدات الصلاحية للهيئة بإدارة سوق المال الكويتي، ومن ذلك الكويتي أسهم شركات مدرجة عددها (220)، والأهم هو عدد الشركات التي انسحبت اختياريًا وعددها (28) والحبل على الجرار، والاقدم اعتقد أكثر من 10 شركات، وطبعاً تأثير هذه الانسحابات متعدد على جوانب كثيرة، القاعدة الأكبر منها المساهمين ثم شركات الوساطة، بعد ذلك بورصة الكويت ثم يعد ذلك سمعة الكويت كمرکز مالي، لذلك الانسحابات الاختيارية تأثيرها عميق من أن تكون شركة ما رغب أغلبية ملاكها بعدم الإدراج.

وأفاد الشريعان بأننا لن نركز على أسباب المشكلة فالكل يعرف الأسباب، إنما يجب أن نبحث عن الحلول التي من الممكن أن تساهم في تضيق الحدود على انسحاب الشركات الاختياري وتهيئة البيئة المناسبة لاستمرارها في السوق، والإذنيات للجمعيات العمومية بالشركات أن قرار الانسحاب الاختياري هو قرار خاطئ والاستمرار في الإدراج والخضوع للرقابة شئ مهم جداً للمحافظة على وجود الشركة واستمرار أثارها الإيجابي.

حماية المتعاملين

وأشار الشريعان إلى أن المادة (3) من قانون 2010/7 تركز على تنمية الأسواق المالية وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية وتوفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية، ومن هذا

«جنرال إلكتريك» تزود معدات توليد الطاقة إلى محطة «الصبية»

ستعمل «جنرال إلكتريك» على تزويد مولد توربين بخاري ومولدين بخاريين لاستعادة الحرارة، إضافة إلى كافة الخدمات الهندسية الملحقة لاستخدامها في محطة «الصبية» لتوليد الطاقة المملوكة لوزارة الكهرباء الكويتية. وستتيح هذه المعدات إمكانية تحول المحطة من الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة وتوليد 260 ميغاواط إضافية دون زيادة في استخدام الوقود، أي ما يكفي لتزويد موارد الكهرباء اللازمة لأكثر من 100 ألف منزل في الكويت.

ولدى «جنرال إلكتريك» إمكانات كبيرة في تطوير التوربينات البخارية عبر محفظة من الحلول والتقنيات التي تتناسب مع احتياجات كل موقع من النواحي التشغيلية ومتطلبات التطبيق، وسيتم شحن المولدات البخارية لاستعادة الحرارة من كوربا، ومن المتوقع أن تصب إلى الكويت خلال الربع الثالث من العام المقبل 2018 حيث سيتم تركيبها لدعم العمليات التشغيلية للتوربينات الغازية من طراز F-Class المطورة من قبل طرف ثالث والجاري

استعمال «جنرال إلكتريك» على تزويد مولد توربين بخاري ومولدين بخاريين لاستعادة الحرارة، إضافة إلى كافة الخدمات الهندسية الملحقة لاستخدامها في محطة «الصبية» لإنشاءات» في أغسطس 2016، في خطوة تسعى «جنرال إلكتريك للطاقة» في تلبية الطلب المتنامي على حلول محطات التوليد بالدورة المركبة.

بهذه المناسبة قال غسان يرغوث، الرئيس والمدير التنفيذي لأنظمة طاقة الغاز- المبيعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "تعكس هذه الخطوة عمق التزامنا بالتعاون مع وزارة الكهرباء في خططها الرامية إلى تعزيز كفاءة قطاع الطاقة في الكويت والمساهمة في تلبية احتياجات المواطنين والقطاعات الصناعية. ومن خلال تعزيز أداء أنظمة التوربينات المطورة من قبل شركات غير «جنرال إلكتريك» في المحطة، فإن تقنياتنا البخارية ستساهم بدور هام في خفض تكاليف دور حياة المعدات بالتزامن مع الحد من الانبعاثات الغازية عن كل ميغاواط من الطاقة المولدة في محطة «الصبية».



جانب من الفعالية

الجمع حيث يدعم بشكل مستمر المبادرات والأنشطة المعنية بالسلامة الصحية والغذائية من أجل ترويج نمط حياة صحي.

تأثير طويل المدى على الصحة العامة بشكل إيجابي» هذا ويلعب مركز سلطان دوراً مهماً في

الكويت". "لقد سررنا بالتعاون مع وزارة الصحة عبر المساعدة في تعميم المعرفة حول فوائد الطعام الصحي والمتوازن كما له في



نسخة الطوارق الجديدة

النسخة الخاصة تأتي مع خيارات متخصصة للمقصورة الداخلية والهيكل الخارجي

«فولكس واجن» تطلق النسخة الخاصة من «طوارق» في الكويت

تعد طوارق واحدة من أكثر السيارات الرياضية المتعددة الاستخدامات نجاحاً في العالم، وتتيح للسائقين الاستمتاع بالمغامرة على الطرق الوعرة، والتمتع براحة القيادة الفاخرة، وتجربة القيادة المثيرة للسيارات الرياضية. ومع مظهرها الألف والمميز، تقدم السيارة ميزات خبوية بأسعار في متناول اليد بما في ذلك فتحة السقف البانورامية الأكبر على الإطلاق على السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات، والمقاعد الجلدية المريحة، والسيارات المظلية بالكروم، والتصاميم الداخلية الفاخرة.

الخاصة من طوارق. إلى ذلك قال أندرو سافاس، مدير فولكس واجن الشرق الأوسط: "تعد طوارق واحدة من أفضل الطرازات مبيعاً لفولكس واجن في جميع أنحاء العالم، مع بيع أكثر من مليون سيارة منذ إطلاقها لأول مرة. وتمثل طرازات الدفع الرباعي المتعددة الاستخدامات ما يقرب من 36% من حجم مبيعاتنا السنوية في المنطقة. والنسخة الخاصة الجديدة من طوارق ستقدم للسائقين ميزات محسنة وخيارات إضافية من الأناقة والابتكار بقيمة عالية تصل لغاية 2,200 دينار كويتي".

مصباح LED الخلفية ما يجعل من المركبة أكثر جاذبية وحيوية. ويتميز الإصدار الخاص SEL بتدعيمه لخيارات التصميم من R-Line للهيكل الخارجي، مع حواش قضبية وكاميرا خلفية، إلى جانب الإضاءة المحيطة في المقصورة الداخلية، ما يضفي لمسة متميزة لسيارة الدفع الرباعي الخبوية. وتُدخل باقة التصميم R-Line مزيداً من الديناميكية على الطراز، مع مصد خاص وعجلات اختيارية بقياس 20 بوصة على SE، أو عجلات اختيارية بقياس 20 بوصة لنماذج SEL. إضافة إلى تعزيز

أعلنت فولكس واجن الكويت عن وصول النسخة الخاصة من مركبتها طوارق، وهي نسخة في صالة العرض في منطقة الري ابتداء الشهر الجاري، وسوف تتوفر النسخة الخاصة في ثلاث إصدارات هي، SE، Sport، وتأتي النسخة الخاصة مزودة بمميزات إضافية للمقصورة الداخلية والهيكل الخارجي لتتمتع التقنيات المتقدمة الحالية للطوارق. وهي تشمل عجلات من مزيج المعدن بقياس 18 و19 بوصة على SE، أو عجلات اختيارية بقياس 20 بوصة لنماذج SEL. إضافة إلى تعزيز